REGISYNC

# الممارسات الفعالة والمبتكرة المطبقة في السجلات الأوروبية للأسلحة النارية المدنية

## موجز تنفيذي واستنتاجات رئيسية

إيميل لوبران
ألين شعبان

# الممارسات الفعالة والمبتكرة المطبقة في السجلات الأوروبية للأسلحة النارية المدنية

## موجز تنفيذي واستنتاجات رئيسية

# شكر وعرفان

فريق التأليف:
**إيميل لوبران**، برنامج مسح الأسلحة الصغيرة
**ألين شعبان**، برنامج مسح الأسلحة الصغيرة

المساهمون في هذا العمل:
**كالوم لويد**، أركيبوس
**أدريان وايتينغ**، أركيبوس (Arquebus)
**غابرييل أوبتي هوغ**، إكوريس (Arquebus)
**جان اسينك**، إكوريس (Ecorys)
**مويس فايون**، مركز دراسة الديمقراطية (Center for the Study of Democracy)
**فلاديسلاف كراستف**، مركز دراسة الديمقراطية (Center for the Study of Democracy)
**تيهومير بيزلوف**، مركز دراسة الديمقراطية (Center for the Study of Democracy)

الترجمة إلى العربية:
**سليمة بن شقرة**، برنامج مسح الأسلحة الصغيرة

هذا المنشور مقتطف من تقرير أطول (ISBN: 978-954-477-474-5) متوفر باللغة الإنجليزية وممول من صندوق الأمن الداخلي التابع للاتحاد الأوروبي — الشرطة.

يمكن الاطلاع على التقرير الكامل على الرابط التالي:
https://www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/resources/REGISYNC-Report-Effective-Innovative-Practices.pdf

©2023 مركز دراسة الديمقراطية
جميع الحقوق محفوظة.

أمكن إجراء هذه الترجمة بفضل الدعم المالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للمرحلة الثانية من مشروع الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية الذي يضطلع بتنفيذه كل من برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (المنسّق) والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية (قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2021/1726 المؤرخ في 28 أيلول/سبتمبر 2021).

# موجز تنفيذي واستنتاجات رئيسية

يواجه الاتحاد الأوروبي وجيرانه الإقليميين تحديا متعدد الأوجه يتمثل في مكافحة انتشار الأسلحة النارية غير المشروعة وسوء استخدامها. ويشمل ذلك تسريب الأسلحة من المخزونات والجهات الفاعلة الوطنية، والاتجار بها داخل المنطقة وخارجها، وتصنيع أو نقل أجزائها ومكوناتها وملحقاتها وذخائرها بصورة غير مشروعة، وتحويل المسدسات الهوائية (مسدسات الإنذار والإشارة ومسدسات الصوت المعدلة).

وهناك بُعدٌ يكتسي نفس القدر من الأهمية، ألا وهو التنظيم الإداري للأسلحة النارية المدنية المملوكة بشكل قانوني وإدارتها وإخضاعها للرقابة، الذي يستبعد عموما أسلحة إنفاذ القانون والأسلحة العسكرية. إن الحرص على أن تكون لدى السلطات الوطنية رؤية واطلاع على استيراد أو بيع أو استخدام أو تصدير أو تدمير جميع الأسلحة النارية المملوكة بشكل قانوني طوال دورة حياتها أمر ضروري لمنع انتقال الأسلحة النارية المدنية إلى السوق غير المشروعة وما يترتب على ذلك من سوء استخدام أو عنف. ويحدد توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة النارية المعايير الدنيا لعناصر تسجيل الأسلحة النارية المدنية داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف وضع تدابير مشتركة وشروط مواءمة وتيسير تبادل المعلومات بين السجلات الوطنية.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، اتخذت السلطات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب البلقان ومولدوفا وأوكرانيا خطوات لإصلاح وتحديث وتطوير سجلات الأسلحة النارية الوطنية الخاصة بها. ولكن حتى الآن، لم يجرَ أي تقييم لهذه الخطوات أو الممارسات الحالية أو الدوافع أو العقبات التي تحول دون التطوير. وبما أن هذا المشروع انطلق قبل بدء الحرب بين روسيا وأوكرانيا،[1] لم تفتأ المخاوف المتعلقة بالاتجار بالأسلحة النارية والرقابة القانونية عليها تزداد في المنطقة، خاصة بالنسبة للدول القريبة من منطقة النزاع.

خلال عامي 2022 و2023، أشرك مشروع ريجيسنك مستفيدات ومستفيدين من 35 بلدا في الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان ومولدوفا وأوكرانيا لتمكينهم من فهم الممارسات الحالية لتسجيل الأسلحة النارية المدنية وتحديد تدابير مبتكرة وفعالة تتجاوز المعايير السائدة.

قدم تقييم أولي للممارسات السائدة المحددة في مرحلة سابقة من هذا المشروع[2] الملاحظات التالية:

- استنادا إلى بيانات واردة من 21 جهة مستفيدة، يطبق ما لا يقل عن عشرة منها إحدى التصنيفات ألف وباء وجيم الواردة في توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة النارية. كما أن لديها مكونات أساسية محددة تشريعيا وسلطة معينة مكلفة ببيانات السجل ومسؤولة عن تحديثها.

---

1 كما يتبين في الإطار 4 الوارد في التقرير الكامل، أدى النزاع في أوكرانيا إلى وقف مؤقت لتواصل المشروع مع السلطات الوطنية الأوكرانية. ومع ذلك، تمكن المسؤولون الأوكرانيون، قبيل نهاية مرحلة البحث، من الانضمام إلى ورشات عمل نظمها ريجيسنك في حزيران/يونيو 2023 لتبادل الخبرات بين الدول المستفيدة من مختلف الجهات. وبناء على هذه المشاركات، يتضمن هذا التقرير بعض الاستنتاجات من أوكرانيا.

2 للاطلاع على ممارسات أولية أخرى أقل شيوعا وُثقت في إطار هذا المشروع، انظر المرفق الملحق بالتقرير الكامل.

- عادة ما تتضمن البيانات الشخصية الواردة في سجل الأسلحة النارية المدنية الأسماء والعناوين والتواريخ المرتبطة بالتجار أو المصنعين والسماسرة والملّاك. وتتجاوز بعض السجلات هذه المعايير.

- عادة ما تشمل بيانات الأسلحة النارية الواردة في السجلات العلامة التجارية والنوع والطراز والعيار والرقم التسلسلي. وكثيرا ما تتضمن هذه البيانات معلومات عن المكونات الأساسية، بخلاف علبة الترباس وعلبة المغلاق، فضلا عن معلومات عن الأسلحة النارية المعدلة للتوسع الصوتي وعن الأسلحة النارية النادر تداولها أو التذكارية أو المعطلة أو الخلبية المستخدمة للإشارة.

- يتضمن عدد كبير من السجلات روابط تصلها بقواعد بيانات أخرى وقدرات للتعقب. وهذا الربط يفسر جزئيا سبب إمكانية تعقب الأسلحة من الاستيراد إلى آخر مالك قانوني في العديد من السجلات، رغم أن التعقب ليس بالضرورة من وظائف السجل.

- في معظم الحالات التي تتوفر فيها البيانات، تُحفظ سجلات تصنيع الأسلحة النارية وتدميرها لمدة 30 سنة على الأقل، ويُحفظ غيرها من السجلات لمدة 20 سنة على الأقل.

- لمعظم السجلات إجراءات أمنية قائمة للوصول إلى النظام وإدخال البيانات أو تعديلها أو الاطلاع عليها، واستخدام تكنولوجيا قواعد البيانات وأنظمة التشغيل المماثلة.

- تعدّ القدرة على إعداد تقارير إحصائية انطلاقا من البيانات الموجودة في السجل المدني سمة نموذجية للعديد من السجلات. وبينما تقوم بعض السلطات بإعداد التقارير وإتاحتها بشكل روتيني، يشترط غيرها تقديم طلب.

استنادا إلى نقاشات معمقة لاحقة مع تسعة مستفيدين بشأن الممارسات التي تتجاوز المعايير السائدة فيما يتعلق بالسجلات،[3] تشمل الاستنتاجات الرئيسية المعروضة لأول مرة النقاط التالية:

- عمد عدد قليل من الجهات المستفيدة إلى تطوير أو نشر أشكال موحدة لتبادل المعلومات المتعلقة بالأسلحة النارية ومكوناتها وسجلات المستخدمين التي تبسّط إلى حد كبير قدرة الوكالات على التواصل مع بعضها البعض بشأن حالات معينة. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول تستخدم الجدول المرجعي للأسلحة النارية (FRT). ويُعتبر نظام XWaffe في ألمانيا مثالا على استخدام رمز عالمي لتحديد أسلحة نارية ومكونات معينة، فضلا عن التصاريح وأصحاب الأسلحة وغير ذلك من العناصر الأساسية للسجلات.

- ضمّن العديد من الجهات المستفيدة وظائف رصد النقل والعبور في سجلاتها الخاصة بالأسلحة النارية المدنية. وتشمل هذه الوظائف رصد القطع والمكونات والأسلحة النارية الكاملة بين المصنع أو مرافق الاستيراد والتخزين والموزعين ومواقع البيع بالتجزئة. بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه الوظائف رؤية شاملة ومباشرة تعتمد النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) في FRT هذه المرحلة من دورة حياة السلاح الناري. وقد يكون نظام الجمهورية التشيكية الأكثر تطورا بين النظم التي استعرضها فريق البحث.

---

3 تشمل هذه المشاركات الأفكار المكتسبة من ورشات عمل عقدها المشروع لفائدة وكالات إنفاذ القانون في حزيران/يونيو 2023. انظر القسم المتعلق بالمنهجية في التقرير الكامل.

- يبدو أن الجهات المستفيدة التي شاركت في مشاورات والتزامات متعددة القطاعات، بما في ذلك مع مصنعي الأسلحة النارية وموزعيها والباعة بالتجزئة والمستخدمين النهائيين من المدنيين، تعمد إلى تطوير السجلات أو تحسينها بطرق تستجيب لاحتياجات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، الأمر الذي أدى إلى تحسين التعاون بين السلطات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وتقدم وثائق عمليات التشاور المكثفة أمثلة من ألمانيا والجمهورية التشيكية وكوسوفو[4] وليتوانيا.

- أشارت الجهات المستفيدة إلى عدة دوافع لتحديث وتنقيح سجلات الأسلحة النارية المدنية التي تحفظها. وتمثل أبرزها في رقمنة وتعزيز تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية على نطاق أوسع وفي معالجة الشواغل الأمنية المتصلة بالنزاعات. وكان هذا الدافع الأخير أكثر شيوعا بين الدول المستفيدة الواقعة بالقرب من الصراع الروسي الأوكراني أو المتضررة منه. وكان الدافع وراء مشاريع أخرى هو الحاجة إلى تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة النارية على وجه السرعة، والاحتكام على نظم فعالة لحفظ السجلات لدعم أنشطة جهات التنسيق الوطنية المعنية بالأسلحة النارية.

- ذكرت بعض الجهات المستفيدة العقبات التي تحول دون إدخالها تحسينات مستمرة على نظم تسجيل الأسلحة النارية المدنية، وكان أبرزها عدم كفاية الأطر التشريعية الوطنية ووجود ثغرات في التمويل.

- على الرغم من أن برامج اختبار إطلاق النار ليست شائعة أو مجانية وأنها لم تسجل بعد العديد من التوافقات والملاحقات القضائية الناجحة، فإن هذا النشاط من شأنه، في نهاية المطاف، أن يدعم التحقيقات ويوفر وسيلة ردع إضافية تمنع الملاّك المدنيين من إساءة استخدام أسلحتهم النارية. وستكون البحوث التجريبية بشأن فوائد وعيوب هذه البرامج موضع ترحيب.

- من شأن إجراء بحوث إضافية لإكمال الصورة، بما في ذلك السجلات التي لم يتم إشراكها حتى الآن، أن يوفر رؤى إضافية وممارسات جيدة لمنطقة الاتحاد الأوروبي وخارجها. كما سيكون من المفيد إجراء دراسة استقصائية مماثلة لممارسات منح التراخيص في البلدان المستفيدة وإجراء تقييم لعناصر بيانات الأشخاص الطبيعيين التي تم الحصول عليها من أجل ترخيص الأسلحة النارية.

4 هذه التسمية لا تعبّر عن حكم على المواقف إزاء وضع كوسوفو. وهي تتماشى مع قرار مجلس الأمن 1244/1999 ومع رأي محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو الصادر في 22 تموز/يوليو 2010 بشأن إعلان استقلال كوسوفو.